

مذكرة تسوية حساب

البنك بدفاتر المنشأة

محل المراجعة [منشأة

العميل]

مذكرة التسوية لحساب البنك بدفاتر منشأة العميل

يقوم المحاسبون بالإدارة المالية، بإجراء مطابقة بين العمليات الواردة في كشف حساب البنك عن فترة معينة؛ وبين العمليات المسجلة بدفاتر الشركة (أي: حساب البنك بدفاتر الشركة) عن نفس الفترة؛ حيث ينتج عن هذه المطابقة وجود 3 احتمالات:

1- وجود عمليات واردة بكشف الحساب ومسجلة بدفاتر المنشأة (حيث نلاحظ أن هذه العمليات لا تحتاج إلى أية تسويات).

2. وجود عمليات واردة بكشف حساب البنك ولكنها لم تسجل بدفاتر الشركة (لأنها لم تعلم بها إلا بعد أن يأتيها كشف حساب البنك):

ويعني ذلك أن هذه العمليات قد حدثت وتخص الفترة، ولذلك يجب تسجيلها في دفتر اليومية وترحيلها إلى حساب البنك بالدفاتر وإظهار رصيد البنك المعدل بعد التسوية بهذه العمليات في نهاية الفترة، وهذا الرصيد هو الذي يجب إظهاره في الميزانية المعدة في نهاية الفترة.

ومن أمثلة هذه العمليات:

- **المصرفات البنكية والرسوم المدينة
التي خصمها البنك من حساب الشركة
لديه؛ وتسجل بالقييد الآتي:**

×× من مذكورين

ح/المصرفات البنكية

ح/الرسوم المدينة.

×× إلى ح/ البنك

**- الرسوم الدائنة التي أضافها البنك
بحساب الشركة لديه، وتسجل
بالقيد الآتي:**

من حـ/ البنك

إلى حـ/ رسوم دائنة

- **تحصيل إيراد استثمارات مثل إيراد أ. مالية،
أو تحصيل أ.ق وإضافتها في حسابنا طرفه
وتسجل بالقييد الآتي:**

× × من ح/ البنك

إلى مذكورين

× × ح/ إيراد أوراق مالية

× × ح/ أوراق قبض (للتحصيل)

3- وجود عمليات واردة ومسجلة
بدفاتر الشركة، ولكنها لم ترد
بكشف الحساب: (لأن البنك لم
يعلم بها أو علم بها ولكن حدوثها لم
يكتمل مثل الشيكات تحت
التحصيل).

**ومن أمثلة هذه العمليات: الإيداعات
النقدية بالطريق؛ والشيكات المرسلة
للتحويل ولكنها لم تحصل حتى تاريخ نهاية
السنة المالية؛ وكذلك الشيكات المسحوبة
للدائنين ولم يقدموها للصرف من البنك حتى
تاريخ الميزانية. ويجب ملاحظة أن هذه
العمليات لا يسجل بشأنها أية قيود يومية
جديدة بدفاتر المنشأة، لأن المنشأة كانت قد
سجلتها بدفاترها بالفعل من قبل.**

وبناءً على ما سبق، يمكن القيام بالتسوية من خلال مذكرة تسوية حساب البنك مرتين على النحو التالي:

- 1- مرة أولى من خلال البدء برصيد حساب البنك من واقع دفاتر المنشأة محل المراجعة.**
- 2- مرة ثانية من خلال البدء برصيد حساب البنك من واقع كشف حساب البنك.**

أولاً:

رصيد حـ/ البنك من واقع دفاتر الشركة

+ رسوم دائنة

+ إيرادات إستثمارات وتحصيل أ. قبض

- م. بنكية ورسوم مدينة

= الرصيد المعدل لحساب البنك

ثانياً:

رصيد حـ / البنك من واقع كشف حـ / البنك

+ إيداعات نقدية بالطريق

+ شيكات واردة للتحصيل ولم تحصل بعد

- شيكات مسحوبة للدائنين لم تصرف بعد

= الرصيد المعدل لحساب البنك

مثال رقم 1: بلغ رصيد ح/البنك بدفاتر شركة التوفيق (والتي تتولى أنت القيام بمراجعة حساباتها) في 31 / 12 / 2016م. مبلغ 378.000 ريالاً (رصيد مدين) ؛ في حين بلغ رصيد ح/البنك بكشف الحساب المرسل (دائناً) مبلغ 392.700 ريالاً. وقد اتضح من المطابقة بين الرصدين ما يلي:

1- قام البنك بتحصيل كمبيالة مستحقة على العميل (س) بمبلغ 210.000 ريالاً، وغير مثبتة بدفاتر الشركة.

2- أرسلت الشركة شيك العميل (ص) للتحصيل وقيمته 231.000 ريالاً، ولم يرد من البنك ما يفيد تحصيله حتى 31 / 12 / 2012م.

3- بلغت المصروفات البنكية مبلغ 6300 ريالاً.

**4- بلغت قيمة الشيكات المحررة للغير ولم تقدم
للمصرف حتى 31 / 12 / 2016م. مبلغ
42.000**

والمطلوب:

1- إعداد مذكرة التسوية في 31 / 12 / 2016م.

**2- إجراء قيود التسوية اللازمة لتعديل رصيد
البنك في دفاتر الشركة.**

مذكرة التسوية:

رصيد حـ / البنك من واقع دفاتر الشركة

(+) كمبيالة محصلة (أ.قبض)

(-)

مصاريف بنكية

378.000

210.000

(6300)

581.700

=

الرصيد المعدل لحساب البنك

=

يتبع

392.700
(231.000)

رصيد حـ/ البنك من واقع كشف حساب البنك
+ شيكات مرسلة للتحصيل
(-)

(42.000)

شيكات محررة للغير لم تصرف بعد

=

581.700

=

الرصيد المعدل لحساب البنك

قيود اليومية اللازمة للتسوية في دفاتر الشركة:

210.000 من حـ/البنك

210.000 إلى حـ/أ. القبض.

6300 من حـ/م. بنكية

6300 إلى حـ/البنك

مثال رقم 2: بلغ رصيد النقدية لشركة
التوفيق كما ورد بكشف حساب البنك في
31 / 12 / 2016م. مبلغ 651.000 ريالاً
(رصيد دائن) ؛ في حين بلغ رصيد ح/البنك
بدفاتر الشركة في 31 / 12 / 2016م. مبلغ
659.225 ريالاً (رصيد مدين) . وقد
اتضح من المطابقة بين الرصيدين ما يلي:

1. بلغت قيمة الشيكات التي حررتها الشركة للغير خلال عام 2016 مبلغ 350.000 ريالاً؛ قدم منها للبنك للصرف حتى 31 / 12 / 2016 شيكات بمبلغ 234.500 ريالاً، ولم يتم تقديم باقي الشيكات بعد للصرف.

2. بلغت الرسوم المستحقة على ودائع الشركة لدى البنك 33.600 ريالاً، بينما أوضح كشف حساب البنك تحصيل ورقة قبض بمبلغ 56.000 ريالاً وذلك مقابل مصاريف تحصيل بلغت قيمتها 1400 ريالاً.

3. بلغت الشيكات التي أرسلتها الشركة للبنك للتحصيل خلال عام 2016 مبلغ 875.000 ريالاً؛ ورد منها بكشف حساب البنك 665.000 ريالاً تم تحصيلها مقابل عمولة تحصيل بمبلغ 1925 ريالاً.

والمطلوب:

1. إجراء قيود التسوية اللازمة لتعديل رصيد البنك في دفاتر الشركة.

2. إعداد مذكرة التسوية في 31 / 12 / 2016م.

**قيود اليومية اللازمة للتسوية في دفاتر
الشركة: تسجيل العمليات الواردة في كشف حساب
البنك والتي لم تسجل بدفاتر الشركة:**

33.600 من حـ/البنك

33.600 إلى حـ/رسوم دائنة.

56.000 من حـ/البنك

56.000 إلى حـ/أ. القبض.

1400 من حـ / م. تحصيل

1400 إلى حـ / البنك

1925 من حـ / م. عمولات تحصيل
شيكات

1925 إلى حـ / البنك

حساب البنك بدفاتر الشركة

من ح/م. تحصيل	1400	رصيد 2016 / 12 / 31 قبل التعديل	659.225
من ح/عمولات تحصيل شيكات	1925	إلى ح/رسوم دائنة	33.600
رصيد مدين في 2016 / 12 / 31 بعد التعديل	745.500	إلى ح/أ. قبض	56.000
	748.825		748.825

ويمكن إعداد هذا الحساب في صورة كشف على النحو التالي:

رصيد البنك بالدفاتر (مدين) قبل 659.225

التعديل في 31 / 12

33.600	+ رسوم دائنة
56.000	أ. قبض
748.825	
(1400)	- م. تحصيل أ. قبض
(1925)	عمولات تحصيل شيكات
745.500 (مدين)	= رصيد البنك بالدفاتر بعد التعديل

مذكرة التسوية:

رصيد ح/ البنك من واقع دفاتر الشركة
659.225

+ متحصلات [56.000 + 33.600]
- م. وعمولات بنكية [1925 + 1400] - (3.325) + 89.600

= الرصيد المعدل لحساب البنك = 745.500

يتبع

رصيد ح/ البنك من واقع كشف حساب البنك 651.000

210.000 + شيكات مرسلة للتحصيل

(115.500) - شيكات محررة للغير لم تصرف بعد

745.500 = الرصيد المعدل لحساب البنك =

نموذج لبرنامج مراجعة

يمكن تطبيقه على أي قسم

من أقسام منشآت الأعمال

□ اختبارات المراجعة:

ويقصد بها: إجراء عملية المراجعة عن طريق العينة وليس عن طريق الفحص الشامل.

وهذه الاختبارات يقوم بها المراجع بهدف حصوله على أدلة الإثبات اللازمة لتدعيم رأيه في القوائم المالية للعميل؛ وتشمل نوعين من الاختبارات:

1. اختبارات الرقابة الداخلية.
2. اختبارات تحقق.

أولاً: اختبارات الرقابة الداخلية: وهي اختبارات يجريها المراجع على نظام الرقابة الداخلية بهدف: التأكد من سلامة تصميمه، والتأكد من دقة الالتزام به. وتنقسم بدورها إلى نوعين من الاختبارات هما:

1/1. اختبارات إمام.

2/1. اختبارات التزام.

1/1. اختبارات الإلمام والمعرفة:

Understanding Tests

**وهي الاختبارات التي يقوم بها
المراجع لكي يلم إلماماً كاملاً ومناسباً
بنظام الرقابة الداخلية، للتأكد من
توافر المقومات السليمة فيه.**

2/1. اختبارات الإلتزام أو المطابقة:

Compliance Tests :

**وهي الاختبارات التي يقوم بها
المراجع لتحديد مدى إلتزام التنفيذ
الفعلي لنظام الرقابة الداخلية في
المنشأة بالنظام المخطط والموضوع.**

ثانياً: اختبارات التحقق Substantive Tests

وتهدف إلى التحقق من صحة البيانات والمعلومات الواردة بالدفاتر والقوائم المالية؛ وتنقسم هذه الاختبارات بدورها إلى نوعين هما:

1. اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة.
2. اختبارات الفحص التحليلي.

1/2. اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة:

حيث يقوم المراجع بالتحقق من سلامة العمليات والمعلومات التي تمت على حساب معين.

2 / 2. اختبارات الفحص التحليلي
Analytical Review وتهتم هذه
الاختبارات بمقارنة عناصر القوائم
المالية محل الفحص بالقيم المتوقعة لها،
وذلك بهدف إلقاء الضوء على الأمور
الهامة أو غير العادية.

□ مراحل إعداد وتنفيذ برامج
المراجعة:

عند وضع وتنفيذ برنامج
المراجعة لأي بند أو عنصر فإنه
يمر بالمراحل الثلاث التالية:

☐ المرحلة الأولى: دراسة نظام الرقابة الداخلية كما هو مصمم أو موضوع: (اختبارات الإلمام).

☐ المرحلة الثانية: دراسة وفحص مدى الالتزام بإجراءات الرقابة الموضوعة (اختبارات الالتزام).

☐ المرحلة الثالثة: أداء وتنفيذ اختبارات التحقق.

□ المرحلة الأولى: دراسة نظام الرقابة
الداخلية كما هو مصمم أو موضوع
(اختبارات الإلمام):

حيث يقوم المراجع في هذه المرحلة بجمع
البيانات والمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية
على البند أو العنصر محل المراجعة، من أجل
التحقق من جودة تصميم وتخطيط ووضع هذا
النظام.

وتنتهي هذه المرحلة بقيام
المراجع بإجراء تقييم مبدئي
لنظام الرقابة الداخلية،
وانتخاذ قرار بخصوص إمكانية
الاعتماد عليه.

□ المرحلة الثانية: دراسة نظام الرقابة الداخلية كما هو منفذ فعلياً (اختبارات الإلتزام):

ـ فإذا انتهت المرحلة الأولى باقتناع المراجع بسلامة تصميم نظام الرقابة الداخلية على العنصر محل المراجعة، فإنه يقوم بأداء اختبارات مدى الإلتزام.

□ أما إذا انتهت المرحلة الأولى باتخاذ المراجع قراراً بعدم إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، لوجود نقاط ضعف جوهرية به: فلا يتم القيام بأداء اختبارات الالتزام ، لأنه بالطبع لن تكون هناك جدوى من دراسة مدى الالتزام بنظام رقابة داخلية ضعيف.

□ المرحلة الثالثة: أداء وتنفيذ اختبارات التحقق:

يقوم المراجع في هذه المرحلة بأداء
اختبارات مراجعة العمليات والأرصدة
(اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة)
كما يقوم أيضاً باختبارات الفحص
التحليلي.

**ويلاحظ أن الهدف الأساسي من اختبارات
التحقق هو التأكد من سلامة تأكيدات
الإدارة، بمعنى التأكد من كل من:**

**1. الحدوث الفعلي للعمليات المالية،
والوجود الفعلي للأصول والالتزامات.**

**2. اكتمال وتسجيل كافة العمليات المالية
التي حدثت (دون حذف).**

3. أن العمليات المالية المسجلة تخص المنشأة، والفترة المالية الصحيحة.

4. أن قياس وتقويم عناصر الإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم تم بالقيم (المبالغ) والإجراءات السليمة والملائمة.

5. أن العرض والإفصاح في القوائم المالية كان كافياً وملائماً.

أنواع تقارير المراجع الخارجي

يلاحظ أن أنواع تقارير المراجع الخارجي 4 هي:

1. التقرير النظيف.

2. التقرير المقيد (المتحفظ).

3. التقرير العكسي (السلبي).

4. التقرير الخالي من الرأي (الإمتناع عن إبداء الرأي).

1. التقرير النظيف:

وهو التقرير الذي يصدره المراجع الخارجي إذا تحقق من عدالة الحسابات الختامية والقوائم المالية للمنشأة، في تعبيرها عن حقيقة نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية والتغير في حقوق أصحاب الملكية، ومن عدالة دفاتر وحسابات المنشأة؛ أي أنه يقرر في هذا التقرير رضائه عن أوضاع المنشأة محل مراجعته.

نموذج تقرير نظيف.

..... وفي رأينا، أن القوائم المالية للشركة تعبر
بوضوح وعدالة عن المركز المالي للشركة في
ونتائج أعمالها، وتدفقاتها النقدية، وأرباحها
الموزعة والمحتجزة عن الفترة المالية المنتهية في
..... حيث أنها أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة
المعتمدة في المملكة العربية السعودية وتتمشى مع
متطلبات القوانين.

2. التقرير المقيد (المتحفظ):

حينما يكون للمراجع الخارجي تحفظاً على مخالفة أو عدة مخالفات في حسابات المنشأة ليس لها تأثير جوهري على عدالة القوائم المالية للمنشأة: ففي مثل هذه الحالة، فإن المراجع الخارجي يقوم بإصدار تقرير مراجعة مقيد [ويشير ذلك إلى وجود بند أو أكثر من بنود القوائم المالية يرى المراجع الخارجي أنها لا تتفق مع معايير المحاسبة المصرية].

نموذج تقرير مقيد (متحفظ) :

نلفت نظركم إلى أن

وفي رأينا، أنه فيما عدا..... والمبين في
الملاحظة السابقة، فإن القوائم المالية للشركة تعبر
بصدق وعدالة عن نتائج أعمال الشركة وتدققاتها
النقدية عن الفترة المنتهية في ..، ومركزها المالي في
..... فهي قد أعدت وفقاً لمبادئ ومعايير المحاسبة
المتعمدة بالملكة، وتتمشى مع متطلبات القوانين.

3. التقرير العكسي (السلبي):

إذا تعددت المخالفات المالية للمنشأة محل المراجعة أو نقاط الخلاف بين المراجع الخارجي وبين إدارة المنشأة، وكانت تلك المخالفات ذات تأثير جوهري على مدى دلالة وعدالة القوائم المالية، وأصرت إدارة المنشأة على عدم تصويبها وتصحيحها وفقاً لما أوضحه لها المراجع الخارجي؛ ففي مثل هذه الحالة، فإن المراجع الخارجي يقوم بإصدار تقرير مراجعة عكسي (بمعنى أنه عكس التقرير النظيف).

نموذج تقرير عكسي (سلبي)

**نلفت نظركم وكما هو واضح في الملاحظة رقم.....
المرفقة مع القوائم المالية أن الشركة قامت بالخروج عن
قواعد ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها في.....**

**وفي رأينا، فإنه نتيجة لتأثير الخروج الجوهري على
معايير المحاسبة المصرية والمذكور في الفقرة السابقة، فإن
القوائم المالية للشركة لا تعبر بعدالة عن نتائج أعمال
الشركة عن الفترة، ومركزها المالي في نهاية تلك الفترة.**

4. التقرير الخالي من الرأي (الإمتناع عن إبداء الرأي):

إذا كان الموقف أخطر من مجرد وجود مجموعة مخالفات مالية للمنشأة محل المراجعة، وتعدى ذلك إلى أن يصبح المراجع الخارجي غير قادر على التوصل إلى رأي عن مدى عدالة القوائم المالية، ففي مثل هذه الحالة، فإن المراجع الخارجي يقوم بإصدار تقرير خالي من الرأي - أي يمتنع عن إبداء الرأي.

نموذج تقرير خالي من الرأي (الإمتناع عن إبداء الرأي)

نلفت نظركم إلى أن، وبناء على ذلك لم تتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك تعديلات ضرورية لعناصر الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات، وما ينتج عن ذلك من تأثير على القوائم المالية.

ولذلك وبسبب التأثيرات المحتملة والتي يمكن أن تحدث على القوائم المالية بسبب الأمور المشار إليها في الفقرة السابقة، فإننا لم نصل إلى درجة القناعة الكافية التي تمكننا من إبداء رأينا في القوائم المالية للشركة، لذلك فإننا لا نبدي رأياً في القوائم المالية للشركة.